

المملكة المغربية

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

كلمة الأستاذ أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

في افتتاح أشغال الندوة الدولية حول إعلان الأمم المتحدة

المتعلق بالتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان

مراكش 16-17 يوليوز 2009

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد وزير العدل المحترم؛

السيد سفير المغرب الممثل الدائم للملكة المغربية أمام المتحدة والمنظمات الدولية؛

السيد الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب؛

السيد الرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان؛

السيد مدير المنظمات الدولية بوزارة الخارجية والتعاون؛

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني أن أشارك في افتتاح أشغال هذه الندوة الدولية التي تدخل ضمن الأشغال التحضيرية المتعلقة بإعداد إعلان الأمم المتحدة حول التربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان. وبالنظر لأهميتها فقد حرصنا أن نشارك في أشغالها بوفد مهم من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، لنتقاسم معكم انشغالاتنا وحصيلة تجربتنا في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، ولنساهم في إغناء الأشغال التحضيرية المرتبطة بمشروع الإعلان المذكور.

ويطيب لي بهذه المناسبة أن أخبركم أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، وبتكليف من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يعمل حاليا على تنسيق عمل هذه المؤسسات المرتبط بالموضوع. وفي هذا الإطار بادرنا إلى

إعداد مقترح تم عرضه من قبل رئيسة اللجنة على كافة الشبكات الجهوية للمؤسسات الوطنية وقد بدأنا بالفعل في التوصل باقتراحات لتلك المؤسسات حول هذا المشروع. وسنحرص على تقديم المشروع النهائي باسم لجنة التنسيق بين المؤسسات الوطنية في اجتماع اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان والتي تعمل حاليا على صياغة مشروع الإعلان.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد نالت اهتمامنا قضية التربية والتكوين على حقوق الإنسان، في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في وقت مبكر نسبيا. فمنذ إعادة تنظيمه طبقا لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية سنة 2001، أحدث المجلس مجموعة عمل خاصة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتي أوصت في الاجتماعات الأولى لمؤسستنا باعتماد خطة وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. ولإعمال تلك التوصية، وتفعيلا كذلك لتوصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، كأحدى ضمانات عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، حرص المجلس على إنشاء لجنة وطنية مستقلة أنيط بها الإشراف على إعداد خطة وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، ووفر لها كافة الإمكانيات للقيام بهذه المهمة وعمل على تنسيق عملها الذي توج بإعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، التي تم الإعلان الرسمي عنها

يوم الاثنين 26 فبراير 2007 بالرباط، بحضور السيد الوزير الأول وحضور رئيس المجلس آنذاك الراحل إدريس بنزكري تغمده الله برحمته الواسعة.

ويواصل المجلس حاليا دعمه للعمل المتعلق بتحديد المراحل والآليات المتعلقة بتفعيل الخطة، حيث سيتم في وقت قريب تنصيب الآلية الملائمة لتفعيل مقتضياتها. كما يعمل المجلس في الوقت الراهن، على تفعيل مقتضيات اتفاقية شراكة مع كل من وزارتي الداخلية والتربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي من أجل إدماج مبادئ حقوق الإنسان في برامج التكوين بالنسبة للمكلفين بإنفاذ القوانين بالنسبة للأولى، وفي البرامج التعليمية وعلى كافة المستويات بالنسبة للثانية.

ولأن مبادئ وقيم حقوق الإنسان تشكل رافعة أساسية في التنشئة والتربية على الديمقراطية، فيجدر بي أن أذكر بالورش الهام المفتوح في بلادنا والمتعلق بإعداد خطة وطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي أعلن عن انطلاقه، خلال شهر أبريل 2008، وتلت ذلك سلسلة من الحوارات والاستشارات الجهوية من خلال تنظيم ورشات تشاورية بمشاركة كافة المتدخلين والمعنيين. وقد مكن ذلك من تشكيل لجنة إشراف وطنية، في شهر دجنبر 2008، وذلك وفق مقاربة تشاركية لضمان تمثيلية كل الأطراف المعنية من الحكومة ومن المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والجمعيات المهنية والهيئات الإعلامية والتمثيلية في هذا المشروع البالغ الأهمية. وإذ تأخذ اللجنة، التي يؤمن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سكرتاريتها، بعين الاعتبار مكونات الأرضية

المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، فإنها تتكبد كذلك على التفكير في صيغة لتنسيق عناصر الالتقاء بين هذين المشروعين المهيكليين. كما سنعمل في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على إدماج بعد التربية على حقوق الإنسان في البرامج والأنشطة التي نعتزم من خلالها تعزيز عمل المجلس في مجال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا نشرك اليوم، ليس فقط كمثلين عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بل كمثلين عن لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى جانب مؤسسات وطنية أخرى حاضرة معنا اليوم، وذلك بحكم ما شرفنا به من تكليف يتعلق بتنسيق صياغة مقترح تلك المؤسسات بخصوص مضامين الإعلان العالمي للتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان. ولذلك فإننا نعتبر هذا اللقاء فرصة لتعميق الحوار في الموضوع وسنعمل على استثمار نتائجه في مقترحاتنا التي نعتزم تقديمها بتفويض من لجنة التنسيق الدولية في الاجتماع المقبل للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بتاريخ 3-7 غشت المقبل.

أتمنى لأشغال هذه الندوة كامل التوفيق لما فيه خير النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.